

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٠ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على المذكرتين المتبادلتين

الموقعتين فى القاهرة بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٤

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

للمساهمة فى تنفيذ مشروع توريد وحدات إسعاف متنقلة

للخدمات الطبية العاجلة وذلك من خلال منحة يابانية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

ق ر =

(مادة وحيدة)

ووفق على المذكرتين المتبادلتين الموقعتين فى القاهرة بتاريخ ٢٥/٣/٢٠٠٤

بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان للمساهمة فى تنفيذ مشروع توريد وحدات

إسعاف متنقلة للخدمات الطبية العاجلة وذلك من خلال منحة يابانية تصل قيمتها إلى

٩١٦,٠٠٠,٠٠٠ بن يابانى (تسعمائة وستة عشر مليون بن يابانى) .

وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ١١ مايو سنة ٢٠٠٤ م) .

صاحب السعادة

السيد / كازويوشي أوزاكي

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٢٥ مارس ٢٠٠٤

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص على ما يلى :

«أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التي تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادي الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع توريد وحدات إسعاف متنقلة للخدمات الطبية العاجلة (والمشار إليه فيما بعد بـ " المشروع ") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى تسعمائة وستة عشر مليون ين (٩١٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ") .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٢٤ مارس ٢٠٠٥ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية فى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعاية اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعاية عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيين الطبيعىون أو الأشخاص اليابانية

الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريين الطبيعيين أو الاعتباريين في حالة الرعايا المصريين) :

(أ) عربات ومعدات لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية للحصول عليها ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) أعلاه إلى موانئ جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و(ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم إقرارها طبقاً لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلي بـ "العقود التي تم إقرارها") في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (وبشار إليه فيما بعد بـ "البنك") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائية ومديونة الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأي رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها ،

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقاتهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتك بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح ساري المفعول

من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تعبيران اتفاقا بين الحكومتين يصيب سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعميق تقديرى .

فايزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

صاحبة السعادة

السيدة /فايزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٥ مارس ٢٠٠٤

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بفرض المساهمة فى تنفيذ مشروع توريد وحدات إسعاف متنقلة للخدمات الطبية العاجلة (والمشار إليه فيما بعد بـ " المشروع ") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للوائح واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى تسعمائة وستة عشر مليون ين (٩١٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ") .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و٢٤ مارس ٢٠٠٥ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية فى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء منتجات اليابان أو جمهورية مصر العربية وخدمات الرعاية اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعاية عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعىون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعىون فى حالة الرعاية اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعىون أو الاعتباريون فى حالة الرعاية المصريين) .

(أ) عربات ومعدات لازمة لتنفيذ المشروع والخدمات الضرورية للحصول عليها ، و
(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) أعلاه إلى موانئ
جمهورية مصر العربية .

(٢) مع عدم الإخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه ، وعندما ترى
الحكومتان ضرورة لذلك ، يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من
الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى
غير اليابان أو جمهورية مصر العربية ، والخدمات من الأنواع المذكورة
فى (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان
أو جمهورية مصر العربية .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى
مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) وتقوم حكومة اليابان
بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية
المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى
تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقاً لما نص عليه فى الفقرة ٤
(والمشار إليها فيما يلى بـ "العقود التى تم إقرارها ") فى حساب يتم
فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية الذى
تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليه
فيما بعد بـ "البنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم
البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر
من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو
تلقي المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا

اليابانيين الذين هم أطراف في العقود انشئتم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائية ومدىونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأي رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود انشئتم إقرارها ،

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التي قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم في جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود انشئتم إقرارها طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها في جمهورية مصر العربية ، و (٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أي أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكورة ومذكرة سعادتك بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقاً بين الحكومتين يصبح ساري المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أي اختلاف في التفسير يعتد بالنص الإنجليزي .

وإنني لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتك التأكيد بعظيم تقديري .

كازويوشي أورايبى

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية